

ملخص تنفيذي

لصحة العين والإبصار آثار واسعة النطاق وعميقة على العديد من جوانب الحياة؛ الصحة والتنمية المستدامة والاقتصاد. مع ذلك، في الوقت الحاضر لا يزال العديد من الأشخاص والأسر والسكان يعانون من عواقب صعوبة الحصول على رعاية العيون عالية الجودة وبأسعار معقولة، مما يؤدي إلى ضعف البصر وفقده.

في عام 2020، كان هناك ما يقدر بنحو 596 مليون شخص يعانون من ضعف البصر عن بعد في جميع أنحاء العالم، من بينهم 43 مليون مصاب بضعف البصر. كان هناك 510 مليون شخص آخر يعانون من ضعف الإبصار القريب غير المصحح، وذلك ببساطة بسبب عدم وجود نظارات للقراءة. يعيش جزء كبير من المتأثرين (85%) في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. مع ذلك، فمن المشجع أن أكثر من 90% من الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر لديهم سبب يمكن الوقاية منه أو علاجه من خلال التدخلات الحالية الفعالة والمجدية اقتصادياً. تؤثر أمراض العين على جميع مراحل الحياة، ويتأثر بها بشكل خاص الأطفال الصغار وكبار السن. والأهم من ذلك أن النساء وسكان الريف والأقليات العرقية هم أكثر عرضة للإصابة بضعف البصر، وهذا التفاوت المتفشي بحاجة إلى معالجة. بحلول عام 2050، قد يؤدي التزايد التدريجي في متوسط أعمار السكان والنمو والتوسع الحضري إلى ما يقدر بنحو 895 مليون شخص يعانون من ضعف البصر عن بعد، من بينهم 61 مليون مصاب بضعف البصر. نحن الآن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات لإعطاء الأولوية لصحة العين.

تُعرّف هذه اللجنة صحة العين على أنها توفير أقصى قدر من الإبصار وصحة العين والقدرة الوظيفية، وبالتالي المساهمة في تحسين الصحة العامة، العافية، الاندماج الاجتماعي ونوعية الحياة. تعد صحة العين ضرورة لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. يؤثر ضعف صحة العين وضعف البصر سلباً على نوعية الحياة ويقيدان المساواة في الوصول إلى التعليم ومكان العمل والإنجاز فيهما. فقدان البصر له آثار مالية كبيرة على الأفراد والأسر والمجتمعات المتضررة. على الرغم من ندرة البيانات عالية الجودة للتقديرات الاقتصادية العالمية، خاصة بالنسبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فإن التقييمات المتحفظة المستندة إلى أحدث أرقام الانتشار لعام 2020 تشير إلى أن خسارة الإنتاجية العالمية السنوية من ضعف البصر تبلغ حوالي 410.7 مليار دولار أمريكي من تعادل القوة الشرائية. يقلل ضعف البصر من الحركة، ويؤثر على الصحة العقلية، ويزيد من خطر الإصابة بالخرف، ويزيد من احتمالية السقوط وحوادث المرور، ويزيد الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية، ويؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات الوفيات.

على النقيض من ذلك، يسهل الإبصار العديد من أنشطة الحياة اليومية، يمكن من تحقيق نتائج تعليمية أفضل، يزيد من إنتاجية العمل، ويحد من عدم المساواة. تُظهر كمية متزايدة من الأدلة دور الإبصار في النهوض بأهداف التنمية المستدامة، من خلال المساهمة في الحد من الفقر، والقضاء على الجوع، وتوفير الصحة والتعليم الجيدين، المساواة بين الجنسين، والعمل اللائق. تعد صحة العين أولوية عامة عالمياً، حيث تعمل على تغيير حياة المجتمعات الفقيرة والغنية على حد سواء. لذا يجب إعادة صياغة قضية صحة العين على أنها قضية تنموية بالإضافة إلى كونها قضية صحية، وإعطائها أهمية أكبر في جداول أعمال التنمية والصحة العالمية.

هناك أسباب عديدة لفقدان البصر تتطلب تدخلات تعزيزية ووقائية وعلاجية وتأهيلية. تعد المياه البيضاء (الساد)، والعيب الانكساري غير المصحح، المياه الزرقاء، والتكتس البقعي المرتبط بالعمر، واعتلال الشبكية السكري، مسؤولين عن معظم حالات ضعف البصر عالمياً. حددت الأبحاث علاجات لتقليل فقد البصر أو القضاء عليه من كل هذه الحالات، الأولوية هي تقديم العلاجات حيث تشتد الحاجة لها. تعد تدخلات العناية بالعين مثل جراحة المياه البيضاء (الساد) وتوفير النظارات، من بين أكثر التدخلات فعالية من حيث التكلفة ضمن مجالات الرعاية الصحية. هناك حاجة إلى المزيد من الاستثمار المالي حتى يتمكن ملايين الأشخاص الذين يعانون من ضعف أو فقد البصر الذي يمكن تفاديته، من الاستفادة من هذه التدخلات.

تعطي الدروس المستفادة من العقود الثلاثة الماضية الأمل في إمكانية مواجهة هذا التحدي. بين عامي 1990 و2020 انخفض معدل انتشار فقد البصر العالمي المعياري بنسبة 28.5%. منذ تسعينات القرن الماضي انخفض معدل انتشار الأسباب المعدية الرئيسية لفقد البصر (داء كلابية الذنب والتراخوما) بشكل كبير. يبقى الأمل في أنه بحلول عام 2030 سيتم وقف انتقال داء كلابية الذنب، وسيتم القضاء على التراخوما كم مشكلة صحية عامة في جميع أنحاء العالم. مع ذلك فإن زيادة الأعمار بين السكان أدى إلى ارتفاع معدل انتشار أسباب فقد البصر المرتبطة بالعمى، وبالتالي زيادة العدد الإجمالي للأشخاص المصابين بفقد البصر في بعض المناطق.

على الرغم من هذا التقدم، فإن العمل بالنهج المعتاد لن يواكب الاتجاه الديموغرافي العالمي نحو زيادة متوسطات الأعمار أو يعالج أوجه عدم المساواة المستمرة في كل بلد. هنالك تزايد في نسب أمراض مستجدة تهدد صحة العين، بما في ذلك الزيادة العالمية في اعتلال الشبكية السكري، وزيادة قصر النظر، واعتلال الشبكية في المواليد المبسترين، وأمراض العين المزمنة المصاحبة للشيخوخة مثل الجلوكوما والتكتسب البقعي المرتبط بالعمى. إن التزايد النسبي لهذه الحالات ومعدلات فقدان البصر الناتج عنها على مدى العقود القادمة يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة لتطوير علاجات مبتكرة لهذه الأمراض وتقديم الخدمات على نطاق أكبر مما تحقق سابقاً.

على النطاق المجتمعي والوطني، تم تحجيم خدمات صحة العين الجيدة لتكون نوعاً من الرفاهية المتاحة للمناطق الغنية أو الحضرية فقط. وعليه يتوجب إدراج صحة العين في صلب السياسة الوطنية للصحة والتنمية والتخطيط والتمويل والتنفيذ وذلك على أسرع وجه.

إن التحدي يكمن في تطوير وتقديم خدمات شاملة لصحة العين (التعزيز والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل) مما يعالج مجموعة كاملة من أمراض العيون في سياق التغطية الصحية الشاملة. لا ينبغي أن يؤدي الوصول لخدمات صحة العين إلى وقوع الأفراد في ضائقة مادية، ويجب أن تكون الخدمات على جودة عالية، على النحو المنشود في إطار منظمة الصحة العالمية لجودة الرعاية الصحية: فعالة، آمنة، تعنى بصحة الناس، تقدم في الوقت المناسب، منصفة ومتكاملة. نضيف إلى هذا الإطار الحاجة إلى أن تكون الخدمات مستدامة بيئياً. لا تعتبر التغطية الصحية شاملة بدون رعاية العيون.

هناك العديد من العقبات التي يجب التغلب عليها لتحقيق التغطية الشاملة لصحة العين. هذه القضايا تشمل العوائق المركبة أمام الوصول إلى خدمات عالية الجودة، والتكلفة، ونقص وسوء توزيع الموظفين المدربين جيداً، ونقص المعدات والمواد الاستهلاكية المناسبة ذات الصيانة الجيدة. تنتشر هذه القضايا بشكل خاص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المجتمعات المحرومة في البلدان ذات الدخل المرتفع. يتوجب تكوين شراكات قوية مع حلفاء من مختلف القطاعات المتأثرة بصحة العين، مثل الأمراض غير المعدية وأمراض المناطق المدارية المهملة والشيخوخة الصحية وخدمات الأطفال والتعليم الإعاقة وإعادة التأهيل. تقليدياً يركز قطاع صحة العين على العلاج وإعادة التأهيل، ولا يتم استغلال استراتيجيات تعزيز الصحة والوقاية لتقليل تأثير أمراض العيون وتقليل عدم المساواة.

يعتمد تجاوز هذه العقبات على استنباط حلول من أدلة عالية الجودة، يمكن أن تؤدي إلى تطبيقات أكثر فعالية وعلى نطاق واسع. سوف تحتاج النهج القائمة على الأدلة إلى معالجة أوجه القصور الحالية في العرض والطلب. هناك حاجة إلى استثمارات استراتيجية في أبحاث الاكتشاف، واستخدام النتائج الجديدة من مختلف المجالات، وتطبيق البحوث لتوجيه التوسع الفعال على الصعيد العالمي. ومن الأمور المشجعة أن التطورات في خدمات الطب عن بعد وبمساعدة الهواتف النقالة والذكاء الاصطناعي والتعلم عن بعد يمكن أن تمكن المختصين في رعاية العيون من تقديم رعاية عالية الجودة وأكثر وفرة وإنصافاً وفعالية من حيث التكلفة.

أجرت هذه اللجنة دراسة للتحديات الكبرى لتحديد أولويات صحة العين العالمية، وذلك لتسليط الضوء على المجالات الرئيسية للبحث والعمل المتضافرين. حددت هذه الدراسة مجموعة واسعة من التحديات التي تغطي مجالات علم الأوبئة والأنظمة الصحية والتشخيص والعلاج والتنفيذ. يمكن لأكثر هذه القضايا إلحاحاً، والتي تم اختيارها من بين 3400 اقتراحاً اقترحها 336 شخصاً من 118 دولة، أن تساعد في صياغة جدول أعمال البحث المستقبلي لصحة العين على الصعيد العالمي.

في هذه اللجنة، نقوم باستغلال الدروس المستفادة من أكثر من عقدين من الزمن، ونقدم الأدلة على دور صحة العين في تغيير حياة الأفراد، ونوفر فهماً شاملاً للتطورات السريعة في هذا المجال. تمت صياغة هذا التقرير بعد استشارة واسعة النطاق شارك فيها خبراء داخل قطاع رعاية العيون وخارجه للمساعدة في تقديم المعلومات للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين حول الخطط المستقبلية لمجال صحة العين بعد عام 2020، لتعزيز أهداف التنمية المستدامة (بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة)، والعمل من أجل عالم خال من فقدان البصر الذي يمكن تفاديه.

تعتبر السنوات القليلة القادمة حاسمةً للمجتمع العالمي لصحة العين وشركائه في الرعاية الصحية والحكومات والقطاعات الأخرى للنظر في النجاحات والتحديات التي تمت مواجهتها في العقدين الماضيين، وفي نفس الوقت لرسم طريق للمضي قدماً في العقود القادمة. يتطلب المضي قدماً البناء على الأساس القوي الذي أرسته منظمة الصحة العالمية وشركاؤها في "رؤية 2020" بزخم متجدد لتقديم رعاية صحية عالمية عالية الجودة للجميع في نهاية المطاف.

الرسائل والتوصيات الرئيسية

صحة العين ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وبحاجة إلى إعادة النظر إليها باعتبارها قضية تنموية. هناك أدلة كثيرة تظهر أن تحسين صحة العين يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر وتحسين إنتاجية العمل والصحة العامة والعقلية والتعليم والعدالة. يعد تحسين صحة العين طريقة عملية وفعالة من حيث التكلفة لإطلاق العنان لإمكانات الإنسان. تحتاج صحة العين إلى إعادة صياغتها باعتبارها قضية تمكينية شاملة في إطار التنمية المستدامة.

معظم الأفراد تقريباً سوف يعانون من ضعف في الإبصار أو حالة صحية معينة في العين في مرحلة ما خلال حياتهم، مما يتطلب خدمات رعاية صحية للعين؛ العمل بشكل عاجل ضروري لتلبية احتياجات صحة العين المتزايدة بسرعة. في عام 2020، كان هناك 1.1 مليار شخص يعانون من ضعف البصر عن بعد أو ضعف البصر القريب الشيخوخي غير المصحح. بحلول عام 2050، من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 1.8 مليار. يعيش معظم الأشخاص المتضررين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ويعانون من أسباب يمكن لضعف البصر يمكن تفاديها. يعاني معظم الناس من ضعف في الإبصار خلال حياتهم، حتى لمجرد الحاجة إلى نظارات القراءة فقط. بسبب الاحتياجات غير الملباة وتقدم سكان العالم في السن، تعد صحة العين من الاهتمامات الرئيسية للصحة العامة والتنمية المستدامة والتي تتطلب اتخاذ إجراءات سياسية عاجلة.

صحة العين عنصر أساسي للتغطية الصحية الشاملة؛ يجب أن يتم تضمينها في التخطيط وتوفير الموارد وتقديم الرعاية الصحية. التغطية الصحية الشاملة لا تكون شاملة دون تقديم خدمات صحة العين ذات الجدوى الاقتصادية والعالية الجودة والعادلة. تماشياً مع التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية بشأن الإبصار، نحث البلدان على اعتبار رعاية العيون خدمة أساسية ضمن التغطية الصحية الشاملة. لتقديم خدمات شاملة بما في ذلك تعزيز الصحة والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، يجب إدراج رعاية العيون في الخطط الصحية الاستراتيجية الوطنية وسياسات التنمية وهاكل التمويل الصحي وتخطيط القوى العاملة الصحية. هناك حاجة إلى عمل منسق مشترك بين القطاعات لتحسين صحة عيون السكان بشكل منهجي، وكذلك في مبادرات التقدم في العمر بشكل صحي، والمدارس ومكان العمل. يعتبر إدراج خدمات صحة العين ضمن الخدمات الصحية ذات الصلة وعلى جميع مستويات النظام الصحي ذا أهمية مركزية.

لا تزال خدمات صحة العين عالية الجودة غير متوفرة للجميع؛ هناك حاجة لاتخاذ إجراءات متضافرة لتحسين جودة ونتائج الخدمات الصحية، وتوفير رعاية فعالة، عالية الكفاءة وأمنة، تقدم في الوقت المناسب، عادلة و متمحورة حول مصلحة الأفراد. إن مؤشرات تغطية الخدمات لعلاج المياه البيضاء (الساد) والعيوب الانكسارية تسلط الضوء على الفجوة في الخدمات بين احتياجات صحة العين لدى السكان وبين تحقيق نتائج علاجية جيدة. نحن ننصح بأن تتبنى خدمات صحة العين نظرة شاملة في التأكيد على الجودة وتقديم الخدمات بناءً على

احتياجات الأفراد والسكان: نهج يتمحور حول مصلحة الأفراد. على الخدمات أن تتحلّى بالشمولية والإنصاف في التصميم والتقديم، والتعامل بشكل سباق مع احتياجات الفئات المهمشة والضعيفة من خلال توفير التدخلات المستهدفة. لأجل تشجيع تحسين الجودة في جراحة المياه البيضاء (الساد)، نحن نؤيد إعادة تعريف حد الإبصار الجيد بحيث يكون 12/6 أو أفضل.

توفّر تدخلات استعادة الإبصار ذات الجدوى الاقتصادية والفعالية العالية إمكانيات هائلة لتحسين التوقعات الاقتصادية للأفراد والدول؛ مطلوب زيادة كبيرة في الاستثمار المالي في صحة العين. في عام 2020، نقدر أن ضعف البصر أدى إلى خسارة 410.7 مليار دولار أمريكي من الإنتاج الاقتصادي؛ من المرجح أن تكون التكلفة الكاملة أعلى. علاجات المياه البيضاء (الساد) العيوب الانكسارية قد تلبّي أكثر من 90% من الاحتياجات التي لم تتم تلبّيها وتكون فعالة للغاية من حيث التكلفة. إن دوافع البلدان للاستثمار في تحسين صحة العين للسكان مقنعة وهناك حاجة ماسة إلى مزيد من الموارد المالية.

الحواجز المالية التي تحول دون الوصول إلى رعاية العيون تترك الكثيرين دون علاج؛ يجب إدراج صحة العين في التمويل الصحي الوطني تحجيم المخاطر. تمنع تكاليف الرعاية الصحية الكثير من الناس من الوصول إلى خدمات صحة العين الأساسية. يجب دمج رعاية العيون في تمويل النظام الصحي العام لإزالة حواجز التكلفة. لتحسين وصول الخدمات لجميع السكان وتخفيف نفقات رعاية صحة العين ينصح بتوظيف آليات تحديد المخاطر. التطورات التكنولوجية والعلاجية أدوات جديدة لتحسين صحة العين؛ هناك حاجة إلى تطبيق مدروس لزيادة إمكانية تحسين التغطية وإمكانية الوصول والجودة والكفاءة والقدرة على تحمل التكاليف. تقدم التطورات التكنولوجية مثل خدمات الطب عن بعد وبمساعدة الهواتف النقالة والذكاء الاصطناعي إمكانيات إحداث ثورة في الرعاية الصحية للعين في العقد المقبل من خلال تقديم جودة عالية بأسعار معقولة وخدمات للمناطق النائية. ومع ذلك، يجب توخي الحذر لضمان استفادة جميع السكان من هذه التطورات.

القوى العاملة في مجال صحة العين غير قادرة على تلبية احتياجات السكان في العديد من البلدان؛ مطلوب توسع كبير في قدرة الخدمة من خلال زيادة الأعداد ومشاركة المهام والتدريب المعزز وبيئات العمل التمكينية، والقيادة الفعالة. تعاني العديد من المناطق من نقص كبير في العاملين في مجال صحة العين. يجب توزيع القوى العاملة المتاحة وفقاً لاحتياجات السكان. يجب تحديث جودة تدريب القوى العاملة، مع التركيز مجدداً على الكفاءة. يجب إنشاء بيئات العمل التمكينية، بما في ذلك الدعم المناسب والإشراف والمعدات. يجب حل المشكلات القديمة المتعلقة بالإنتاجية المنخفضة بشكل منهجي. هناك حاجة إلى برامج التوجيه وغيرها من البرامج، لتنمية جيل ناشئ من قادة صحة العين.

بيانات المسح والخدمة الموثوق في صحتها هي مفتاح رئيسي للتقدم في مجال صحة العين؛ هناك حاجة إلى مؤشرات بيانات قوية لتشكل التغيير ودفع الإجراءات التنفيذية. لرصد التقدم المحرز في تحسين صحة العين ضمن التغطية الصحية الشاملة، هناك حاجة إلى مجموعة متوازنة من المؤشرات القوية، والتي حددناها في هذه اللجنة. يجب أن تكون بيانات الخدمة متاحة وأن يستخدمها صناع و منفيدي السياسات لدفع التغيير. نسلط الضوء على ندرة البيانات الوبائية في العديد من المناطق، والتي ينبغي التعامل معها كأولوية.

يعتبر البحث أساسياً للتقدم في فهم أمراض العيون وعلاجها؛ هناك حاجة ماسة إلى الأبحاث التي تركز على الحلول وذات الصلة بالسياق لتقديم استراتيجيات الوقاية والعلاج المبكرة وتوفير المعلومات لوضع الخطط التنفيذية لصحة العين ضمن التغطية الصحية الشاملة. هناك حاجة إلى أبحاث التنفيذ، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لتوجيه تقديم الخدمات بشكل فعال ضمن التغطية الصحية الشاملة. البحث الاستكشافي ضروري لمجالات محددة مازالت باقية دون تدخلات فعالة. الأثر الاقتصادي لضعف البصر تكاليف وفوائد التدخلات مفهومة جزئياً فقط؛ هناك حاجة إلى جهد عالمي منسق لجمع البيانات بشكل منهجي. هناك حاجة إلى تغيير تدريجي في قدرة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على إجراء البحوث المتعلقة بصحة العين وإبداء التزام أكبر بتحسين التنوع والاندماج في مجتمع البحث العلمي.